

## مجلس المحافظين

GOV/2009/56  
Date: 28 August 2009

Arabic  
Original: English

### نسخة مخصصة للاستخدام الرسمي

البند الفرعي ٦(هـ) من جدول الأعمال المؤقت  
(الوثيقة GOV/2009/58)

## تنفيذ اتفاق الضمانات، المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار، في الجمهورية العربية السورية

### تقرير من المدير العام

- ١- في ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، قدّم المدير العام إلى مجلس المحافظين تقريراً عن تنفيذ اتفاق الضمانات، المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار، في الجمهورية العربية السورية (سوريا) (الوثيقة GOV/2008/36). وطلب المجلس من المدير العام مداومة إطلاعه على ما يستجدّ من تطوّرات، حسب الاقتضاء. ويغطّي هذا التقرير التطوّرات ذات الصلة التي طرأت منذ ذلك التاريخ.
- ٢- ولعلّ المجلس يتذكّر أنه، في ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، أبلغ المدير العام مجلس المحافظين بأنه وُفّرت للوكالة - في أيار/مايو من ذلك العام - معلومات تزعم أن منشأة في موقع دير الزور، بسوريا، دمّرتها إسرائيل في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، كانت مفاعلاً نووياً. وزعمت تلك المعلومات كذلك أن المفاعل كان قيد التشييد لكنه لم يكن عاملاً وقت تدميره، وأنه كان يُبنى بمساعدة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.
- ٣- وزارت الوكالة الموقع في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، حيث جرى خلال ذلك الوقت، في جملة أمور، أخذ عينات بيئية - وأشار تحليل العينات إلى وجود جسيمات يورانيوم طبيعي بشري المنشأ<sup>١</sup> من نوع لم يدرج في رصيد المواد النووية المُعلن من جانب سوريا. وتمسّكت سوريا بالقول إن المبنى دُمّر من جانب إسرائيل وكان منشأة عسكرية غير نووية وإن سوريا ليس لديها تعاون نووي مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (الفقرة ١٥ من الوثيقة GOV/2009/36). كما أفادت سوريا بأن الذخائر التي استخدمت في تدمير المبنى كانت هي مصدر جسيمات اليورانيوم الطبيعي البشري المنشأ. وفي هذا السياق، لم تردّ إسرائيل على طلب الوكالة

١ تشير عبارة "بشري المنشأ" إلى مواد أنتجت بالمعالجة الكيميائية.

المؤرخ ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٩ الداعي إلى تقديم معلومات محدّدة لازمة لتأكيد ما إذا كانت الذخائر التي استُخدمت في تدمير المبنى هي مصدر جسيمات اليورانيوم الطبيعي البشري المنشأ (الفقرة ٧ من الوثيقة GOV/2009/36).

٤- وطلبت الوكالة تكراراً إجراء مناقشات جوهرية مع سوريا حول طبيعة المبنى المدمر، وأن تشرك سوريا في الاطّلاع على الصور الملتقطة بالسواتل وغيرها من المعلومات المتاحة للوكالة. ورفضت سوريا حتى الآن إجراء هذه المناقشات. وعلى الرغم من مواصلة الوكالة أنشطتها المتصلة بالتحقق، فإن قدرتها على تأكيد تفسيرات سوريا المتعلقة بالطبيعة السابقة للمبنى المدمر في الموقع (الفقرة ١ من الوثيقة GOV/2008/60) تعسّرت بشدّة جرّاء عدم إتاحة سوريا للوكالة الوصول بصورة كافية إلى معلومات أو أماكن أو معدّات أو مواد معيّنّة.

٥- وحسبما أفيد في التقرير السابق المقدم إلى مجلس المحافظين، طلبت الوكالة، في رسالة مؤرخة ٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، أن تزوّد بمزيد من الإيضاحات من جانب سوريا بشأن الغرض من المعدّات الخاصة بضخّ المياه التي شوهدت في موقع دير الزور، وشراء كميات كبيرة من الغرافيت وكبريتات الباريوم، التي كانت سوريا قد أفادت بأنها اقتنتها لاستخدامات مدنية وليست ذات صلة بالمجال النووي (الفقرة ١٤ من الوثيقة GOV/2009/36). وعاودت الوكالة تأكيد طلبها هذا في رسالة مؤرخة ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٩. وفي رسالة مؤرخة ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٩، ردّت سوريا على رسالة الوكالة المؤرخة ٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، مؤكّدةً من جديد، في جملة أمور، بياناتها السابقة بشأن المبنى المدمر والبنية الأساسية لموقع دير الزور. وأضافت سوريا أن إلغاء باقي إمدادات كبريتات الباريوم في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ لم يكن مرتبطاً بتدمير المبنى في موقع دير الزور. وفي إطار المعلومات المحدودة التي قدّمتها سوريا، ليست الوكالة في وضع يمكنها من تأكيد بيانات سوريا بشأن الغرض من شراء هذه المعدّات والمواد.

٦- وحسبما أشير في تقرير المدير العام الصادر في شباط/فبراير ٢٠٠٩ (الفقرة ٧ من الوثيقة GOV/2009/9)، قدّرت الوكالة أن ثمة احتمالاً ضئيلاً أن تكون جسيمات اليورانيوم الطبيعي البشري المنشأ التي عثرت عليها في عينات أخذت من موقع دير الزور راجعة إلى القذائف التي استُخدمت في تدمير المبنى الكائن في الموقع المذكور كما أكّدت سوريا. وطلبت الوكالة، في رسالتها المؤرخة ٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، ومن جديد في رسالتها المؤرخة ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٩، الوصول إلى الأماكن التي ربما كان فيها و/أو يوجد فيها الحطام الناشئ من المبنى المدمر، وبقايا الذخائر، والحطام الناشئ من المعدّات، فضلاً عن أي معدّات أنقذت، وذلك لغرض أخذ عينات وتقييم طبيعة المبنى (الفقرة ٤ من الوثيقة GOV/2009/36).

٧- وفي الرسالتين المؤرختين ٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ و٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٩، ذكّرت الوكالة سوريا أيضاً بطلبها السابق أن يتاح لها الوصول إلى ثلاثة أماكن أخرى زُعم أنها مرتبطة وظيفياً بموقع دير الزور، مقترحةً في هذا الصدد أن يتم الاتفاق مع سوريا مسبقاً على طرائق تكفل حماية أي معلومات حسّاسة ذات صلة بموقع دير الزور والأماكن الأخرى الثلاثة.

٨- كما أفادت سوريا، في رسالتها المؤرخة ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٩، بأن المبنى المدمر كان قيد التشييد وقت قصفه وما كان ممكناً، بالتالي، أن يكون مصدر جسيمات اليورانيوم الطبيعي البشري المنشأ التي جمعت في العينات البيئية. وأضافت سوريا أيضاً إلى ذلك أنه بسبب التخلّص من الحطام الموجود في الموقع، كان من المتعذر تلبية طلب الوكالة الوصول إلى الحطام حيث إن طلب الوكالة هذا قدّم بعد مرور أكثر من سنة على تدمير المبنى من جانب إسرائيل.

٩- وأفادت سوريا، في الرسالة ذاتها، بأنها قدّمت جميع ما لديها من معلومات بشأن الأسئلة التي أثارها الوكالة فيما يتعلق بموقع دير الزور وأنها لا تقبل مقولة إن جسيمات اليورانيوم الطبيعي البشري المنشأ التي عثرت عليها في العينات البيئية يمكن أن تُعتبر مواد نووية غير مُعلنة. كما أكّدت سوريا من جديد أنه، بسبب الطبيعة العسكرية وغير النووية لموقع دير الزور والأماكن الأخرى الثلاثة، لا يترتّب عليها أي التزام بتقديم مزيد من المعلومات بموجب اتفاق الضمانات الذي عقده مع الوكالة. وأكّدت سوريا تصميمها على مواصلة تعاونها مع الوكالة وفقاً لاتفاق الضمانات الخاص بها ونظام الوكالة الأساسي، شريطة "أن لا يمسّ هذا التعاون أبداً سرّية قدراتها الدفاعية وسيادتها وأمنها الوطني". وتواصل الوكالة حالياً تقييم المعلومات التي قدّمتها سوريا.

١٠- وبالنسبة لوجود جسيمات اليورانيوم الطبيعي البشري المنشأ في المفاعل المصدري النيوتروني المُصغّر الكائن في دمشق (الفقرة ١٧ من الوثيقة GOV/2009/36)، قدّمت سوريا تفسيرات إضافية بشأن المنشأ المحتمل لتلك الجسيمات وذلك في رسالة مؤرخة ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وأفادت سوريا، في الرسالة المذكورة، برأيها وهو أن جسيمات اليورانيوم الطبيعي نتجت عن تراكم العينات والمواد المرجعية المستخدمة في عمليات التحليل بالتنشيط النيوتروني. ودعماً لهذه الإفادة، قدّمت سوريا قائمة بالمواد المرجعية المعيارية المستخدمة في هذه الأنشطة كما قدّمت بعض المعلومات عن حاوية نقل مدرّعة ذات صلة.

١١- وفي ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٩، أجرت الوكالة عملية تحقق من الرصيد المادي في المفاعل المصدري النيوتروني المُصغّر تم خلالها أخذ عينات بيئية، بالإضافة إلى عينات من المواد التي أفادت سوريا بأنها مصدر جسيمات اليورانيوم الطبيعي البشري المنشأ. وتنتظر الوكالة حالياً نتائج تحاليل العينات.

## موجز

١٢- تعاونت سوريا مع الوكالة فيما أجرته من أنشطة تحقق في المفاعل المصدري النيوتروني المُصغّر. وتقوم الوكالة في الوقت الراهن بتحليل العينات التي أخذت من هذا المفاعل.

١٣- ولم تقدّم سوريا بعد التعاون الضروري بما يتيح للوكالة تحديد مصدر جسيمات اليورانيوم الطبيعي البشري المنشأ التي عثرت عليها في العينات المأخوذة من موقع دير الزور. ولم تتعاون سوريا أيضاً مع الوكالة بما يتيح تأكيد بيانات سوريا بشأن الطبيعة غير النووية للمبنى المدمر في موقع دير الزور وتحديد ماهية العلاقة الوظيفية التي كانت قائمة، إذا كان ثمة أي علاقة، بين موقع دير الزور وأماكن أخرى ثلاثة، أو التنبؤ من إدّعاءات سوريا المتعلقة بجهود شرائية معيّنة وتعاونها النووي المزعم مع جهات أجنبية.

١٤- وأكّدت سوريا أنه لا يترتّب عليها، وفقاً لاتفاق الضمانات الخاص بها، أي التزام بتقديم مزيد من المعلومات بشأن موقع دير الزور أو الأماكن الأخرى بسبب طبيعتها العسكرية التي لا صلة لها بأي أنشطة نووية. بيد أنه، وكما سبق للوكالة أن أوضحت لسوريا، لا يرد في اتفاقات الضمانات الشاملة أي قيد على وصول الوكالة إلى معلومات أو أنشطة أو أماكن لمجرد أنه قد تكون لها صلة بالمجال العسكري. فواقعة عثور الوكالة على جسيمات مواد نووية من نوع لم يُدرج في رصيد المواد المُعلن من جانب سوريا تؤكد ضرورة متابعة هذه المسألة.

١٥- ويحثّ المدير العام سوريا على التعاون مع الوكالة في أنشطتها المتصلة بالتحقق لكي تكون الوكالة قادرة، وفقاً للولاية المسندة إليها بموجب اتفاق الضمانات الخاص بسوريا، على التأكد من تطبيق الضمانات على جميع المواد المصدرية والمواد الانشطارية الخاصة في إطار جميع الأنشطة النووية السلمية. والمدير العام، إذ يدرك شواغل سوريا حيال الحساسية التي تتّسم بها معلومات وأماكن معيَّنة، يحثّ سوريا على الانخراط مع الوكالة في إرساء الطرائق اللازمة لتيسير الوصول المنظم إلى هذه المعلومات والأماكن من أجل تمكين الوكالة من التنبّه من الوقائع فضلاً عن إحراز تقدّم في عملها المتصل بالتحقق، مع حماية ما يخص سوريا من معلومات عسكرية حسّاسة وغير ذلك من المعلومات الحسّاسة في الأماكن ذات الصلة. كما يناشد المدير العام سائر الدول، بما فيها إسرائيل، التي قد تكون لديها معلومات ذات صلة بعمل الوكالة التحققي، بما يشمل المعلومات التي قد تكون قادتها إلى استنتاج أن المنشأة المعنية في موقع دير الزور كانت مفاعلاً نووياً، أن تتيح هذه المعلومات للوكالة.

١٦- وسيواصل المدير العام الإفادة عن هذا الموضوع، حسب الاقتضاء.